

مستحق

من منشورات اماميه مشن في بلدة لاهور ١٩٤٥

# الدين القيم

MAAB 1431

من قلم

العلامة الشهير المحجة المجاهد السيد علي نقى النقوي دام ظلّه

maablib.org

” قیمت ۲۵ پیسے ”



## كَلِمَةُ النَّاشِرِ

اليكاملتين المثلين أو التقويد المجديين لاصول الدين الحق سمح  
به يراع العلامة المحجة الفخوى على نمط الإيجاز المقرون بالاحاطة الذي  
لا يؤمل الأمن مثله وهو الذي من اقتداره على البيان انه اذا توسع  
استوسع واذا اوجز انجز وعسى ان تأتي بعد ذلك الشروح لهذا المتن  
ضافية الاذيل بالغلة الى الغاية في البيان والايضاح والله الموفق  
والمعين-

الناشر

شهر شعبان ١٤٣٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لأهله والصلوة على أهلها

أول ما يجب رده لا ثبات الحقائق الدينية مزمنة السوفطائية  
بالتشكيك أو الإنكار أو التصويب والعمدة في ردها الوجدان والبطال  
نفسها بنفسها ودلالة الاستدلال بخطأ الحواس والعقول على معرفة  
الحقائق في الجملة وبعد ثبوت الحقائق فلا معنى لانكار الحاجة الى الدين  
والتملة لكون العلم كما لا ينفسه أولا وكون الحقائق الدينية على  
فرض تحققها مما يناط بهما قوام معاشنا ومعادنا فلا محيص لنا عن النظر  
فيها ثانيا واختلاف السبل لا يوجب الوقوف عن السلوك بعد كون الغاية  
مما يضطر اليها والضرورة الروحية كالضرورة الجسمانية التي لا يوجب



الاختلاف فيها رفع اليد عن اصلها والسلوك مع الاختلاف يحتمل الوصول  
بغلاف الوقوف فهو مع الاشتراك في الحيرة خير منه مع ان الضلال مع التلو  
قد يكون قصوداً فيكون عند اختلاف الوقوف فانه تقصير لا محالة فانه محال  
اللا دينية شرعاً لا من اعتناق الاديان الفاسدة واللا دينية انما توجب  
لفي الافتراق مع اجتماع الكل على ذلك، وعليه فكل دين كفيلاً بذلك ولا فلا  
تكون الا مضيعة الى الفرق فرقة اخرى واثره المحروب وسفك الدماء  
ليس على الغالب الا من انطلاء الا هو آء بالصيغة الدينية وتشبيهاً للكذب  
بجلمية الصدق لا تكون جريمة على الصدق الواقعي واين الدماء التي ادرقت  
على اسم الدين في تاريخ العالم كله من التي ادرقت في سبيل الاداء السياسية  
في هذه الازمنة الاخيرة وات اول ما يجب النظر فيه من المحقق  
الدينية النظر الى مبدء الوجود.

### فنقول

ان اوضح الحقائق بمرها الوجود والعدم ولذا لك قد ابياعن التعريف  
سوى شرح اللفظ وانها لا يحتمل ولا ير تفعان وهذا ان التصديقتان  
كذلك التصور بديهيان وكل منهما امان يكون بالذات اي غنياً عن الغير اولا

ما لوجود بالذات للواجب والعدم بالذات للمحال وهما مفترقان بحسب  
الموصوف وكلاهما المحتاجان للممكن وهما مجتمعان فيه فالذي هو في الكيان  
بين المحسوسات ليس وجوداً ذاتياً والالام يتغير فاته دليل الحدوث والحدوث  
اية الامكان فاذا هو محتاج الى الغير ولا بد ان ينشئ الى ما بالذات لاستلزام  
احتياج الاجزاء احتياج المجموع فالغير محتاج عنه الفقى بالذات هو الواجب  
وكون الوجود ذاتياً له ضمنين باستجماعة الكمال كله وانتقاء النقائص والشر  
عنه وهي الحقيقة الواحدة المتخللة لدى التعبير الى الصفات الثبوتية  
والسلبية باسمها فهي ليست الا صفات في مقام الشرح والحكاية لافي مقام  
الحقيقة ونفس الامر وانما الثابت هناك ذات واحدة من كمال الاخلاص  
لها في الصفات عنها الشهادة كل موصوف انه غير الصفة وشهادة كل  
صفة انها غير الموصوف وسبيل معرفتنا لشئون كماله التعرف بالنقائص  
الواجب تنزيهه عنها فقد يوجد لبعضها اسم على جهة الايجاب فتعده  
في الصفات الثبوتية وقد لا يوجد فيعقد لها عنوان الصفات السلبية  
فنحن الى التسبيح اقرب من الحمد فالجهل نقص يجب تنزيه عنه وهو معنى  
العالم وعدم كونه نقصاً يوجب عموم علمه وينبغي ان يكون في مقام الاليات



متقدماً على القدرة اذ كل قادر يجب ان يكون عالماً وليس بالعكس ويدل  
عليه ايضا ثبوته في جملة خلائقه لاستلزام كمال في المخلوق كمال الخالق  
بخلاف النقص وهو دليل على ثبوت القدرة ايضا مع قدمه والمحدث في  
المخلوق وهو لا يتأتى الا مع القدرة وبرهان ثبوت العقول العشرة مع الاكلاك  
بحجة ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد مدخول باختصاصه بالعلّة  
الموجبة لا غير وان كان تغاير الجهة في العقل الاول موجبا للتعدد في ذاته  
فكيف يصدر عن الواحد والا فكيف يصدر عنه الاثنان ثم انه لا موجب  
للحصر في العشرة وان كان الفلك التاسع محركاته كانيا للتوليد الحوادث  
بل انها فيه فما بال الفلك الاول لا يكفي لذلك وكما ان مرجع الكل باعتبار  
الحقيقة هي الذات فمرجع سائر الصفات الثبوتية بحسب المفهوم الى العلم  
والقدرة كالمدرسة والسميع والبصير الراجعين الى الاول والحق الى كليهما وكذلك  
المريد فان الارادة هي تعلق القدرة باحد الجانبين على حسب مقتضى العلم  
بالنظام العام فالعلم وحده لا يلاحظ فيه جهة التأثير والقدرة وحدها  
ليس فيها ترجيح ولكن بالتضام يحصل الترجيح والتأثير واما نفس الفعل فهو  
المرتّب عليه ولقد ترجع الى الذات في البحث عن حقائق العلم والقدرة

والارادة ونحوها مما لا محصل له اصلا واما كونه متكهما فاما راجع الى القدرة  
او هو من صفات الفعل والصفات المذكورة بعضها ثابت بالعقل كالعلم  
والقدرة وما يرجع اليهما صريحا وبعضها بالعقل معنى وبالسمع لفظا كالسميع  
والبصير ومثله التكلم على تقدير رجوعه الى القدرة والافعال سمع مطلقا  
واما الصديق فهو من صفات الفعل ثابت بالعقل وذكره تحت عنوان العدل  
اولى منه تحت عنوان التوحيد ويكون التشقق نفس الوجود وهو عين ذاته  
بقضية الوجوب ثبتت انه واحد لا شريك له ويمكن اثباته بالسمع  
ولادور لان المتوقف عليه حجية السمع وجود الواجب مع حكمته وعدله لا  
يحدثه مع اختصاص اضطراب قيام الحجّة العقلية بالواحد من دون  
حاجة الى سواه مع انه لو كان معه اية اخرى لا تقارن له ولا ينافي اثار قدرته  
مع انه لو كان فيهما الهة الا الله لغسدت تاعلى ما هو المقرر من برهان التمانع  
وليس بمركب لاستلزامه الحاجة المسارقة للامكان ويتبعه نفى الجسميّة  
والمكان والروية وسؤال موسى انما كان على لسان قومته والتعليق  
على اشتقاق الجبل لا امكانه واذا انتفى انتفى المشروط المقرون بسوء  
الشامل للآخر بدلالة الايات الكثيرة من القرآن فاقول بيقينها في الآخر



مع استحالة عقلاً معارض نبض القرين وقول موسى لها أفاق (سبحانك)  
 دال على كون الرؤية مما يجب تفرقه تعالى عنه ثم قوله وأنا أول المؤمنين  
 يدل على كون القول بهامناً في الإيمان ويدل عليه نص قوله لا تدركه  
 الابصار وهو يدرك الابصار المقرون ببرهان (وهو اللطيف الخبير) على  
 سبيل الآف والنشر وقوله إلى ربها ناطقة، منصرف إلى انتظار الرحمة  
 بعناية في اللفظ أو المعنى وكمال العلم مع القدرة فيستوجب الحكمة والتزام  
 عن القبح ولو لا لانسداد باب إثبات النبوة والمعاد وثبوت الحسن والقبح  
 في جملة من الأفعال بالذات امر ثابت بالوجودان والعدل فعل الخير والصلاح  
 بحسب النظام لا المساواة بالاطلاق لأنها قد تكون خلاف العدل والصلاح  
 والتقاوت في الخلق بمقتضى الحكمة امر ثابت بالعيان والعدل والقدرة  
 ينقيان الجبر والاختيار والامر بين الأمرين ثبوت تأثير القدرة للعبد مشروطاً  
 بعدم مخالفة الإرادة الربانية بنفى بعض الأسباب أو إيجادها لموانع  
 ففعل العبد تحت مقتدرته المؤثرة فيه لو كان معارضتها بالقدرة التي هي فوق  
 قدر البشر والعلم مطابق للواقع لا مؤثر فيه والقضاء والقدرة  
 غير مؤثر في معنى الحكم خاص بالمطلوبات ولا إرادة تكوينية بالنسبة  
 العلم

إلى المعاصي لمنع حكمة الاختيار والمختتم والطبع عقوبة مترتبة على الكفر السابق  
 مع عدم البلوغ إلى حد لا يجاء به كإزالة الاستثناء والاضلال قضية  
 سوء الاختيار يدل (إنما يفضل به انفا سقين) وإما الإلزام فاقوال  
 الشؤنية والتأنيحية ولا شاعرة فيها باطلة بفساد المبني والحق أنها تكون  
 مستندة إلى فعل مختارين الخلاق على طبق النظام العام أو من الخلق  
 عقوبة على أعمال سابقة أو معوضة بمثوبة لاحقة تهون معها ولا يجب  
 نعلم المؤلم بها في الحال هذه هي ذبذبة القول في صفات الذات المعنونة بالتوحيد  
 وصفات الفعل المعنونة بالعدل والأسماء الحسنى كلها ترجع إلى الصفات  
 المذكرة فرادى ومثنى كما يظهر عند النظر في معانيها وقول الاشاعرة يكون  
 الخلق من الله الكسب من العبد غير معقول وتوهم لزوم الشرك مع كون الخلق  
 هو العبد مردود نقضاً بالوجود والعلم والقدرة والحياة من الأمور الثابتة  
 للعبد مع ثبوتها أولاً لله والتجاء القنونية إلى وحدة الوجود هادم لبث  
 الجبر والاختيار فلا يلزم من مخالفة العبد شرك بعد ما لم يكن إلا الله و  
 حلاً بالميزة بين ما بالذات وما بالغير فالخلق الكافي بالذات في الإيجاد هو الله  
 وغيره يكون خالقاً بالقدرة التي له بعبارة البارئ سبحانه كما في الوجود



واضرابه ليس موجبا للاشراك وقد ثبت الكثرة في الخالقية عموماً بقوله  
 (حسن الخالقين) وخصوصاً باسناده الى عيسى بن مريم والكسب ان كان  
 مؤثراً عاد المحذور الذي يزعمون وآلا عاد الجبر مع تبعاته وظاهر لو جرد  
 في افعال الانسان مع ظهور القرآن دليل على اسناد افعال الى البشر ولا  
 موجب لصرفها الى سواه مع دلالة العقل القطعي على طبقته وكون انكاره  
 هاما لاصول الدين بهذا انيرة وما نقول من كون الداعي له الى الفعل هو  
 حسنه اما ذاتا او بواسطة ما يجعله حسنا وهو غير الغرض المستأرق  
 للاحتياج والتكليف حسن للتدبر الى ظهور اثر الاختيار الذي هو الاصل في  
 شرف الانسان والتفريق فيه بين المؤمن والكافر والمطيع والعاصي غير  
 معقول لما أخره عن التكليف مع توقف ربه حسنه وهو ظهور الاختيار  
 على الاشتراك ويلحق به في الحسن كلما يقوم معه في ظهور شأنه كوجوب  
 ابليس والظلمة امثال نمرود وفرعون ويزيد فلو كانهم لما ظهرت  
 المزايا الفاضلة في مقابلتهم فشرهم على انفسهم واما بالنسبة الى  
 المهضومين بايديهم فليس في وجودهم آلا الخير الصورت والحسن ليجت  
 وهو الداعي الحكيم الى خلقهم مع كون شرهم يسوء اختيارهم العائد

برأيه الله مهيمنة بالغايات لغيره من كون

الى انفسهم لا الى الوجود المتفاض من الحكيم تعالى علوا كبيرا ومادى على الميتا  
 والطينة كثير لا يسطع رده ولكن لا يلزم الجبر والحياة والموت كغيرها  
 كما من الاحوال الطبيعية منوطان بالاسباب مع المقهورية لارادة الباري  
 سبحانه على حد الامرين فلا موجب لانكار ما يسمع اليوم من اقتدار  
 الاطباء على اعادة الحياة في الجملة -

(اما الرسالة)

فهى بالمعنى اللغوي تشترك بين الملك والانسان كما بالقرآن : الله  
 يعطى من الملكة رسلا ومن الناس ، واطلاق الارسال ليس من جملة البعد  
 المكانى لان الله سبحانه تعالى عن الجهة والمكان وانما هو بالنظر الى بعد  
 الخلاق عن ساحة رفعة الخالق ولكنها بالمصطلح الدينى مختصة بافراد البشر  
 ينتجبهم الله للاصلاح والهداية ونفس الرسالة بالمعنى الاول لا يستتبع  
 فضلا لرسول على من ارسل اليه ولذا لم يلزم افضلية الملكة من  
 الانبياء مع كونهم رسلا بين الله وبينهم ولكنها بالمعنى الثانى مقرونة بعنوان  
 الخلافة وهى النيابة عن الله فى الحكم بين الناس والسيادة عليهم والكفالة  
 باصلاحهم وارشادهم فهى مستتبعة فضلا للرسول على من سواه واستدل



واضرابه ليس موجبا للشراك وقد ثبت الكثرة في الخالقية عموماً بقوله  
 (احسن الخالقين) وخصوصاً باسناده الى عيسى بن مريم والكسب ان كان  
 مؤثراً عاد المحذور الذي يزعمون وآل عاد الجير مع تبعاته وظاهر لوجوبه  
 في افعال الانسان مع ظهور القرآن دليل على اسناد افعال الى البشر ولا  
 موجب لصر فيها الى سواه مع دلالة العقل القطعي على طبقته وكون انكاره  
 هاماً لاصول الدين بهذا افيوه وما نقول من كون الداعي له الى الفعل هو  
 حسنه اما ذاتاً او بواسطة ما يجعله حسناً وهو غير الغرض المستأرق  
 للاحتياج والتكليف حسن للتدبر الى ظهور اثر الاختيار الذي هو الاصل في  
 شرف الانسان والتفريق فيه بين المؤمنين والكافرين والمطيع والعاصي غير  
 معقول لتأخرها عن التكليف مع توقف وجه حسنه وهو ظهور الاختيار  
 على الاشتراك ويلحق به في الحسن كلما يقوّم معه في ظهور شأنه كوجود  
 ابليس والظلمة امثال نمرود وفرعون ويزيد فلو كانهم لما ظهرت  
 المزايا الفاضلة في مقابلتهم فشرهم على انفسهم واما بالنسبة الى  
 المهضومين بايديهم فليس في وجودهم الا الخير الصرّ والحسن ليجت  
 وهو الداعي للحكيم الى خلقهم مع كون شرهم يسوء اختيارهم العائد

برأفاله معاملة بالانبياء فيكون

الى انفسهم لا الى الوجود المتفاض من الحكيم تعالى علواً كبيراً ومادّل على الميتة  
 والطينة كثير لا يسطاع رده ولكنّه لا يلزم الجبر والحياة والموت كغيرها  
 من الاحوال الطبيعية منوطان بالاسباب مع المقهورية لارادة الباري  
 سبحانه على حد الامر بين الامرين فلا موجب لانكار ما يسمع اليوم من اقتدار  
 الاطباء على اعادة الحياة في الجملة -

(اما الرسالة)

فهو بالمعنى اللغوي تشترك بين الملك والانسان كما بالقرآن : الله  
 يصطف من الملكة رسلاً ومن الناس ، واخلاق الارسل ليس من جملة البعد  
 المكان لان الله سبحانه تعالى عن الجهة والمكان وانما هو بالنظر الى بعد  
 الخلق عن ساحة رفعة الخلق ولكنها بالمصطلح الذي يختصه بافراد البشر  
 ينتجبهم الله للاصلاح والهداية ونفس الرسالة بالمعنى الاول لا يستتبع  
 فضلاً للرسول على من ارسل اليه ولذا لم يلزم افضلية الملكة من  
 الانبياء مع كونهم رسلا بين الله وبينهم ولكنها بالمعنى الثاني مقرونة بعنوان  
 الخلافة وهي القيامة عن الله في الحكم بين الناس والسيادة عليهم والكفالة  
 باصلاحهم وارشادهم فهي مستتبعة فضلاً للرسول على من سواه واستدل



الحكماء على وجوب الرسالة يكون الإنسان مدنيا بالطبع واقتضاء التمدن  
للمشاركة في الأعمال وإدائه إلى التنازع والتخاصم ومسيس الحاجة إلى  
قانون حافظ للحقوق والمحدد وحاكم يحكم على طبقه وهو النبي والرسول  
وهذا الطريق يتحقق بحقوق الناس فيخرج منه لوايس الأخلاق الشخصية  
وما بين العباد وبين الله وأولى نبأ مسألة النبوة على الرتبة المتضمنة  
لتكثيف الأسباب لارتقاء النوع إلى الكمال اللائق به وحيث لا جبر في أفعال  
البشر كما ثبت في صحت العدل فلا بد من كون ذلك على نظام التشريع  
المستبقي للاختيار وحيث كان تعالى الواجب عن الجسمانيات ما لغا من  
مباشرة ذلك بنفسه فلا بد أن يكون ذلك بنبأ به من يستأهل لذلك  
من أفراد الإنسان وذلك هو النبي والرسول ولا بد من أية مختصة به دالة  
على نبوته واختصاصها به هو لا يجاز ولو الاختصاص لبطلت العلاقة  
وهي إمامية وإمامية وهي أبلغ تأثيرا في العوام فلا بد منها في  
تمام الحجّة ولا يجعل الله النبوة لمن لا يؤمن منه الضلال والاضلال  
فلا بد أن يكون معصوما عن العمد والمخطأ والنسيان ومراتب النفوس  
بحسب التيقظ والكمال المانع من المخطأ والنسيان متفاوتة بالوجدان

فالعصمة منوطة بعلمه سبحانه في من يستأهل ذلك لا يعمل منه حتى  
يسأل عن المراتب والمرتبة ذاتية لا تقبل الجعل والأمر بالاتباع إنما هو في العمد  
والاختيار لا الامتناع من السهو والنسيان فإنه لغير من هون تلك المرتبة مما  
لا يطاق وما يؤهم بظاهرة خلاف العصمة من القرآن مصروف عن ظاهر  
بضرورة العقل مع أنه ليس في القرآن اسناد ما يكون ذنباً على نحو الحمل لشائع  
المتعارف إلى أحد من الأنبياء وإنما هو اسناد هذه اللفظة بمفهومها  
أو ما يساوقها إلى بعضهم ولا ينزّم أن يكون من الذنوب بذلك الحمل بل  
قد يطلق ذلك على غير ما هو من هذا القبيل بنحو من العناية ولا يتحقق أن  
اطنا في العصمة هو صدور مصاديق الذنب لا مفهومه على بعض الاعتبار  
وحيث أن الرسل قد فضل بعضهم على بعض فلا ريب أن المرتبة الذاتية  
من سيرة المفضل بالنسبة إلى المرتبة العالية من سيرة الفاضل منحرفة عن  
الرشد داخل في الخطأ والمخطئ فيطلق عليه الذنب في كلام من هو  
محيط بكل تلك المراتب ومع ذلك فكما داخل في جامع العصمة اللازمة  
للقدرا مشتركة من الرسالة فتفكر وتشكر، (ما) نهى آدم فكان  
مفتقرا بالقراءة الإرشاد فلم يكن عصيانه منافيا للعصمة ولم يكن الهبوط



الى الارض عقوبة والاسقط بالتوبة (واما) فارد فلا تصدق حكاية العهد  
القديم فيه وما ورد في القرآن ليس منافي للعصمة (واما) ابراهيم فلم  
يكن ما صدر عنه من تأليه الاجرام السماوية على نحو الاخبار عن الواقع و  
انما كان انشاء بقصد التبيكيت المخصوص على ان السياق يأبى عن كونه قصة  
حادث خارجي وانما هو بيان عن تفسير عقلي للانتقال من نفي الهية الممكن  
الى اثبات الواجب (واما) موسى فلم يكن قتله اكلاما يستحق قتله والندم  
لمخالفة التقيّة الرابحة في ذلك المحل دون الواجبة (واما) يونس فانما  
كان غضبه السابق لله واسفه اللاحق من قصور علمه عن سبب ارتقاع  
العذاب ولا جرمه ان الغيب عند الله وكان تارك الاول من كمال التوكل  
على حكمته سبحانه -

وان خاتم الرسل محمد بن المصطفى المؤيد بالادلة القاهرة من

بشارات الانبياء السابقين والايات البينات التي افضلها القرآن وليس  
المجازة من جهة الفصاحة فحسب بل من جهات شتى ذكرها شيخنا البلاغي  
في الاثني ولا وعزنا اليها في مقدمتنا للتفسير والله اعلم  
افضل الانبياء بدليل الخاتمية وناسخية شريعة الشرائع الكاشفة

عن كونها اكمل بحسب النظام وخطورة موقف الصارع بها عليه السلام  
وكان في سيرته المتقدمة على البعثة ما يأخذ بالاعناق الى التصديق  
برسالته ووصمه بسفك المهرج وكثرة الازوج حيلة العاجز الجاحد و  
بطلانه ظاهر بالنظر الى الاسباب المنجزة الى المجاهد وكثرة الازوج انما  
اوجبت زيادة مشقة العدل على عاتقه مع جعل الخط في النذر ان النفس  
او فر لعامة افراد الامّة بتشريع الذكاح المنقطع لهم من غير تحديد له  
بعدد وقصة زبيب من ايات استقامته في العمل على منهاج شريعته  
ابطال تأثير التبديلية في اثار النبوة الواقعية واذا كان اخذ اعلى عاتقه  
بقضية الخاتمية القيام بامر النظم والارشاد الى اخره من النشأة البشرية  
فكان من الواجب عليه نصب خليفة من بعده ورجع الوجوب عليه  
هو الوجوب على الله لكونه هو المصطفى له على نحو الخاتمية ولو لا ذلك  
لفات غرضه من قبله وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله  
امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ولو كان امر الحكومة في الدين الاسلامي  
بالشورى كان من المحوري للنبي ان يقيم لذلك مثالا من نفسه على حيواته  
بان لا يستين بالامر فيها بينهم بل يقنع لنفسه من الله بالرعاية الروحية +



وَجَعَلَ الْأَمْرَ فِي الْمَلِكِ شُورَى بَيْنَهُمْ لِيُخْتَارَ وَاحِدًا كَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَى زَمَنِهِ وَاذْ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْهُ عَلِمْنَا أَنَّ جَعْلَ الْمَلِكِ فِي الْأَسْلَامِ لَيْسَ بَيْنَ الْخَلْقِ بَلْ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالشُّورَى فَلَا يَدَّ أَنْ يَحْمِلَ عَلَى مَا لَمْ يَرُدُّ فِيهِ قَضَاءُ مِنَ اللَّهِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ وَالْتَّخِيرِ بِأَيَّةٍ وَأَمَّا رَدُّهُ بِأَمْرٍ لَا يَشَاءُ وَرَدُّهُ لَيْسَ مَعَ إِيْجَابِ عَلَيْهِ لِلْعَمَلِ بِهِ كَمَا يَدَّ عَلَيْهِ اتِّبَاعُهُ بِقَوْلِهِ : وَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ - وَلَا يَكُنْ أَعْلَى الْأُمَّةِ فِي أَمْرِ خِلَافَتِهِ خِلَافَ طَرِيقَتِهِ فِي حَيَاتِهِ إِذْ لَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ بَيْنَ الْخَلْقِ فِي خِلَافَةِ مُحَمَّدٍ وَرَدُّهُ بِبَعْضِ الْأَيَّامِ مِنْ حَيَاتِهِ فَكَيْفَ يَمَاهُواهُمْ مِنَ الْخِلَافَةِ الدَّائِمَةِ بَعْدَ وَفَاتِهِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي أَمَارَةِ صَغُرَى كَأَمَارَةِ جَيْشٍ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يُعْبَأْ بِمُخَالَفَةِ الْجُمْهُورِ فِي تَأْمِيرِ أَسَامَةِ فَكَيْفَ بِالْأَمَامَةِ الْكُبْرَى وَمَا رَتَّبَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ مُسَبِّقٌ بِقَوْلِهِ : وَمَنْ يَشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى فَيُظْهِرْ مِنْهُ أَنْتَ مَشَاقِقَةَ الرَّسُولِ هِيَ الْكَتَابُ لَغَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَإِنْ فُلَيْسَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مَا خَالَفَ قَضَاءَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَأَمَّا قَوْلُهُ لَا تَجْتَمِعْ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ الْبَعْضُ نَاقِضٌ قَوْلُهُ سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كَلَّمَهُ فِي النَّارِ الْوَاحِدَةَ وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ فَهُوَ حَقٌّ لِدُخُولِ الْمُحْصُومِ فِيهِ وَلَا يَتَحَقَّقُ مَعَ مُخَالَفَتِهِ

وَالضَّمَامُ مَعَ مُخَالَفَةِ بَعْضِ كَسَلِمَانَ وَابْنِ ذَرٍّ وَمُقَدِّدٍ وَقَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي أَمْرِ الْخِلَافَةِ كَانَ مَوْجُودًا عَلَى أَنْهَاءِ عِدِيدَةٍ كَالنَّصِّ يَوْمَ انْذَارِ الْعَشِيرَةِ وَعِنْدَ نَزْوِلِ آيَةِ الْوَلَايَةِ وَالْأَبْلَغُ الْعَامُ الْقَصْرُ بِالْعَدِيدِ وَالنَّصِّ عَلَى أَشْيَ عَشْرِ خَلِيفَةٍ وَالْأُمَّةُ وَاحِدٌ الْبَعْدُ وَاحِدٌ وَمَا وَقَعَ بَعْدَ ذَلِكَ بِالسَّقِيفَةِ فَلَمْ يَكُنْ الْأَفْلَسَةُ عَلَى اعْتِرَافِ صَاحِبِهِمْ وَتَسْمِيَتِهِ بِالْأَجْمَاعِ خِلَافَ حَقِيقَةِ الْمُسَمَّى لَا شَرَاهُ عَلَى مُصْطَلَحِهِمْ بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ الْمُنْتَقَى هُنَاكَ وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ مُبْتَنٍ عَلَى ذَلِكَ وَلَا نَذَرَ كَرَامِطًا عَنْ لُكُونِهَا خَارِجَةً عَنْ مَوْضُوعِ الْأَمَامَةِ لَا سَتَغْنَاءُ بِطُلَانِ خِلَافَتِهِمْ عَنْ ثَبُوتِ تِلْكَ الْمَسَاوِي فِيهِمْ وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ ثَبُوتُهَا مِنْ الْمَصَادِرِ الْوَثِيقَةِ -

### وَأَمَّا الْمَطْعَانِ

وَهُوَ عُنْوَانٌ لِمَا يَتَّبَعُهُ مِنْ أَحْوَالِ النَّشْأَةِ الْآخِرَةِ كَالْتَّوْحِيدِ لِنُصْفَاتِ الذِّاتِ وَالْعَدْلِ لِنُصْفَاتِ الْأَفْعَالِ فَلَا قَوْلَ فِيهِ أَرْبَعَةٌ التَّحْفِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ الدَّهْرِيَّةِ وَاللَّادِينِيَّةِ وَثَبُوتُهُ لِلرُّوحِ فَقَطْ وَالْجِسْمِ فَقَطْ وَكُلُّهُمَا مَعًا وَالْآخِرِينَ الْأَمَامِيَّةَ وَخِلَافَهُ لِلْجَمْعِ هُوَ رَدُّ هَبْوِ إِلَى الثَّلَاثِ وَمِثَالُهُ إِلَى قَضَاءِ الرُّوحِ الْأَوَّلِيِّ وَاحِدًا ثَمَّ عِنْدَ التَّرْكِيبِ الثَّانَوِيِّ



للجسم ولا زمه نفى البرزخ وسؤال منكرو نكير وضغطة القبر وغير ذلك  
 أما المنكرون للمعاد بالمرّة فاصل الكلام معهم أنّما هو في المرحلة الأولى  
 وهي إثبات المبدأ العدل الحكيم وعدم الاكتفاء بالمادّة الضمائم العيياء  
 وبعد إثبات ذلك ينهدم بناء مزعمتهم من النفي والآنكار واصل الحجّة  
 عليه قوله سبحانه **فحسبتم أنّما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون** -  
 ويظهر من ذلك أنّ عقيدة المعاد مبتنية على ما تقدّمها من أصول الدين  
 لا قرار بوجود الصانع العليم الحكيم ونفى الجبر في أفعال العباد مع الحكم بالحسن  
 والتقبح العقليتين وثبوت التكليف من لدن رب العالمين والبحث مع الدهر  
 أنّما يكون باخراجه من الدهرية والادينية إلى صراط التوحيد والعدل  
 والنبوة وعند ذلك لا يجد مناصبا من أقرار المعاد ومن دون ذلك فالبحث  
 معه خرب القتاد وبعد أقرار التوحيد والعدل والنبوة أيضا فان الضرورة  
 العقلية تتأدّى بمحصل الجزاء للأرواح كما هو مذهب الحكماء ولكن  
 نعوض القرآن والأحاديث تدلّ على كونه من سنخ الصور الجسمانية <sup>قفة</sup> المتوقفة  
 على إعادة الأجساد والتفاصيل الواردة في ذلك تأتي عن احتمال حملها  
 على الاستعارة والمجاز فلا يحصى من القطع به بعد ثبوت الصدق والعصمة

في المنبئ به لولا ثبوت الاستحالة فيه وإثباتها على عاتق من ينفيه و  
 غاية ما هناك توهم إعادة المعدوم وهو على القول بالهيوولي والصورة  
 المنبئ على إبطال الأجزاء التي لم يبق على نفيها برهان وإذا كانت حقيقة  
 الجسم هي تلك الأجزاء فتأليفها بعد تفريقها ليس إلا من قبيل تطور  
 الكيفيات وهو ظاهر لقراّن مثل قوله تعالى **يحيى العظام** الإنسان أنّ نجح  
 عظامه إلى قادرين على أن نسوي بنانه، وقال جوابا للخليل **انذ قال** :  
**رب ارنى كيف تحيى الموتى** : فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك ثم اجعل  
 على كلّ جبل منهن جزءا ثم ادعهن ياتينك سعياء المنبئ عن أنّ إعادة  
 أنّما هي من قبيل الجمع بعد الفترّة وهذا الذي كان مرّتلا من إثبات  
 المعاد عند المخاطبين من الماديين على ما دلّ عليه مقالة قائلهم  
 (من يحيى العظام وهي رميم) وأما شبهة الأكل والماكل فمجرد استبعاد  
 على حدّ قول أهل الجاهلية : **إذا متنا وكنا ترابا وعظاما** إنّنا نخرجون،  
 وتندفع بالتمييز بين الأجزاء الأصلية والزائدة والتي يجب إعادة بعضها  
 هي الأولى المتحفظة في جميع التطورات دون الأخرى وبذلك يسقط السؤال  
 عن أنّ المعاد ليدن أي يوم من أيّام الحيوة والقوى الجسمانية محدودة

لا يخرج عن الأجزاء التي لم يبق على نفيها برهان وإذا كانت حقيقة الجسم هي تلك الأجزاء فتأليفها بعد تفريقها ليس إلا من قبيل تطور الكيفيات وهو ظاهر لقراّن مثل قوله تعالى يحيى العظام الإنسان أنّ نجح عظامه إلى قادرين على أن نسوي بنانه، وقال جوابا للخليل انذ قال : رب ارنى كيف تحيى الموتى : فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك ثم اجعل على كلّ جبل منهن جزءا ثم ادعهن ياتينك سعياء المنبئ عن أنّ إعادة أنّما هي من قبيل الجمع بعد الفترّة وهذا الذي كان مرّتلا من إثبات المعاد عند المخاطبين من الماديين على ما دلّ عليه مقالة قائلهم (من يحيى العظام وهي رميم) وأما شبهة الأكل والماكل فمجرد استبعاد على حدّ قول أهل الجاهلية : إذا متنا وكنا ترابا وعظاما إنّنا نخرجون، وتندفع بالتمييز بين الأجزاء الأصلية والزائدة والتي يجب إعادة بعضها هي الأولى المتحفظة في جميع التطورات دون الأخرى وبذلك يسقط السؤال عن أنّ المعاد ليدن أي يوم من أيّام الحيوة والقوى الجسمانية محدودة



لا تقوى على الافعال الغير المتناهية اذ الم يصلها مد من مادة لا تقدر و  
لا تقوى وبقاؤها غيرى لا بالذات والحركة الغريزية انما تضيق بمقاومة  
البرطوبات اذ الم يمد لها ما ينفعها على ذلك المقدر اذ وابدان اهل الجحيم  
تتقانى وتتجدد على ما ابتاعه القرآن و علم الباري سبحانه بالجزئيات  
كالكيالات فلا يعسر عليه تمييز اجزاء السموات وانشقاق السماء وتناثر  
النجوم كل ذلك من مبادئ المعاد لا اجزائه ولا متنازع الخروق في الافلاك لكونه  
محدد الجهات مزلف اولاً بانتفاء جسميتها في العلم الحديث وثانياً باقتضاء  
المحددية بقاءها نوعاً لا شخصاً وقد استأثر القرآن بتبدل الارض غير الارض  
والسموات واما الروح فمنها حيواني وهو المنبعث من اجتماع الاجزاء  
الجسمانية كالبحار يتعدهم عند تفرق الاجزاء ومنها النفس الناطقة و  
قال الحكماء بتجردها فلا تنصف بالصفات الجسمية ولكن الوارد في نصوص  
الشريعة انصافها بها في جسم لا كالاجسام مطابقة في الصورة تقابله  
مفترق عنه بالكيانات وهي معادة بالانتقال الى جسمها المعاد باعادة  
التأليف وهذا هو المعاد بالروح والجسم يليها الذي يذهب اليه المحققون  
من الامامية ويدل على مغايرتها للقالب الجسماني قوله تعالى :

اذا سويته ونفخت فيه من روحي، وقوله بعد بيان مراتب الخلق الجسماني  
ثم انشأنا خلقاً اخر، وقوله : يا ايها النفس المطمئنة ارجعي، وغير واحد  
من الاحاديث وكفى ذلك حجة على المطلوب مع قصور العقل عن الحكم في ذلك  
بل ثبوت الشواهد عليه من قبل العقل ايضاً كوقوع التحالف احياناً بين صفتي  
الجسم والروح من القوة والضعف وعدم استلزام انفصال بعض الاجزاء  
منه للانتقال منها وكثرة الفاعلين منه للافعال مع وحدتها والمحق بقاء  
الارواح ولا دليل على الفناء المطلق بمعنى العدم بل يكفي صحة قوله سبحانه  
كل شيء هالك وكل من عليها فان، الفناء بحسب الصور الاجتماعية وقد  
استأثر القرآن عن تأثير النفخة بالفرع والصق وعنه آثار القيامة بالانشقاق  
السماء ونسف الجبال وتسجير البحار وليس ذلك كله من العدم المطلق في  
شيء نعم قد دل بعض الآيات على حرمانها من الشعور بالانفصال عن هذا  
الجسم مع شهادة البعض على ثبوته للشهداء وثبوت النعيم والعذاب  
للمؤمنين والكفار في البرزخ ولعل عطاء الجسم المثالي قبل الحشر لم يقتض  
الحكمة للنعيم والعذاب البرزخيين تصحيحاً للدراك يدفع الاعمال والله  
العالم بحقيقة الحال وقد دل القرآن وحجته من الاحاديث على ثبوت الحشر



للحيوانات ويقضى به حكم العقل بلزوم الاعراض عن الكلام ولا بأس بالتزام  
ثبوت العقل والتكليف فيها في الجملة وإن كان بحكم العدم في جنب ما للانسان  
من ذلك، والحق التفصيل فيما بين العقاب فإنه لا استحقاق والثواب  
فإنه بالتفصيل لعدم وفاء اعمالنا والعبادات بها سلف من الله سبحانه  
من الايادي فاقى لنا بثبوت حق عليه ومادى من القرآن عليه فهو بعد  
وعد الله سبحانه بذلك وإذا يكون الاخلال به من الظلم والكذب  
حاشاه سبحانه منهما وأما العقاب فالحق إمكان سقوطه بالعفو والمغفرة  
حتى في الكبائر والقبيح اخلاف الوعد دون الوعيد والشفاعة في المذنبين  
ثابتة للنبي والائمة والمؤمنين ومادى على ثبوت الشفاعة فحمل على الكفار  
مع تخصصه في القرآن لغير من ارتضى ومن غير اذنه سبحانه والاحباط  
منفى بمعنى نفى الثواب الثابت وثابت بمعنى اشتراط ثبوت الثواب بجملة  
من الشروط التي منها الموافقة على الايمان ولا وجه لانكار التكفير مع دلالة  
القرآن عليه وكونه نوعا من المغفرة ومن جملة اسبابها التوبة وهي  
الندم على معصية الله سبحانه لا التبعات الدنيوية مع استعمال القوة  
الارادية على مقتضاها وبتبعه تدارك ما فات وادراك ما هوات ولا غير

بالندم التأسى من العلم دون الادارة فإنه قد يكون مقرونا مع العمل  
بخلافه وهو موضح مقيد جمعا بين القرآن والحديث بما قبل المعامنة  
وهو حضور الموت والتفكير في الآلات كالب ودلت اخبارنا على حضور الامة  
عليهم السلام عند الموت والعلم بحقيقة ذلك عند الله سبحانه و  
اوليائه وكذا اسوال الملكين وما التاكر والتكير والملك والتكير وفي  
بعض الاخبار انها للمؤمنين المبشرين والبشيرة ولا موجب للتأويل في ذلك والوجه  
ثابتة بالقرآن والاحبار المتواترة اجمالا والتفاصيل وارادة في الاحاد لا يجرم  
بها وكذلك خروج الدجال والسفيا في وغير ذلك من اشراط الساعة كل  
ذلك من الاسرار علمها عند الله سبحانه وليكن هذا اخر الكلام في  
اصول الاسلام والمحمد لله في اخر شهر الصيام سنة ١٣٣٥ هـ في كهنثو -  
بيد على نفى النقوى كان الله له -

(تعليمي پريس لاهور)